

الديمقراطية من خلال مسألتين :

اولا : اذا ربطنا الهدف الرئيسي للثورة الفلسطينية، ولحركة فتح بالذات ، بشعار الدولة الديمقراطية، واعتبرناها كلا متكامل لا شعارين منفصلين مستقلين عن بعضهما البعض فنسجد ان الثورة الفلسطينية قد حددت ، سواء عن وعي او بلا وعي ، المحتوى الاقتصادي والطبقي للدولة الفلسطينية الديمقراطية؛ اي لشعار الديمقراطية اعني بذلك الهدف الرئيسي الشعار التالي : « تستهدف الثورة الفلسطينية تصفية الكيان الصهيوني بكل مؤسساته العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية » ، واذا وقفنا لتفسير ما هو المقصود بالتصفية الاقتصادية ، فنسجد انفسنا امام مصادرة الملكية الصهيونية والامبريالية في فلسطين ، واذا اخذنا بعين الاعتبار ان خروج الصناعة والتجارة والزراعة والخدمات في الكيان الصهيوني ذات طابع متطور ، فنسجد ان مصادرة تلك الملكية لا يمكن ان تكون الا لحساب الدولة الفلسطينية اي لحساب كل الفلسطينيين ، اذ ان مثل ذلك الاقتصاد لا يمكن ان يستمر في العمل والانتاج الا على يد الدولة .. وبهذا تكون الديمقراطية في فلسطين تعني مصادرة الملكية الصهيونية والامبريالية. تبا كما كانت الديمقراطية في مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي في الصين تعني « اصلاح الزراعة ومصادرة ملكية الكومبرادور والشركات الامبريالية » . (راجع ماوتسي تونغ « الديمقراطية الجديدة ») .

ثانيا : بالنسبة للارض الفلسطينية ، فعلينا ان نلاحظ ما يلي : ١ - قسم كبير من الاراضي التي كان يمتلكها افراد عرب فلسطينيون قد امحت حدودها نتيجة اقتصاد الكبتس والموشاف كما اصبحت خاضعة لنظام خاص في الري والزراعة والتسويق ، لا يمكن ان يحل محله الا التعاونيات الزراعية الحكومية والفلاحية اذا اردنا للانتاج ان يستمر ويعمل بأقصى طاقته ، وهذا يعني « اصلاح زراعي » .

ب - اعادة ملكية الارض الفلسطينية للملاك السابقين سيعني تجزئتها بين الجيل الثالث او الرابع من الورثة بشكل سيفقت الملكية الزراعية والمعارية بشكل كبير جدا (كما يحدث للوقف الذري بعد اربعين او خمسين سنة) . وربما كان انسب حل لهذا الوضع هو التعويض على ورثتها ، واعادة توزيعها على الفلاحين الفقراء (اصلاح زراعي

ايضا) ، طبعا يعوض فقط على الذين يسهمون ، بشكل او بآخر ، في تأييد الثورة ودعمها ، اما الذين يتعاونون مع العدو او القوى المضادة ضد الثورة فهؤلاء تصاندر ملكيتهم بلا ادنى جدال .

امام هذه الحقائق يكون من الواضح ان محتوى الديمقراطية في فلسطين (اقتصاديا وطبقيا) هو من طراز محتوى الديمقراطية الجديدة كما حدده ماوتسي تونغ ، اي ديمقراطية العمال والفلاحين الفقراء والصفار والمتوسطين والبرجوازية الصغيرة والوطنية ضد الصهيونية والامبريالية والكومبرادور. وفي الحق ، ان الدكتور رشيد كان سيصل الى هذا التحليل نفسه لو انه قدم الفترة الواردة في بحثه عن الايديولوجية بطريقة تحليلية بدل تقديمها على صورة نص في دستور ، اعني بترك الفترة ما يلي : « غير ان فلسطين الديمقراطية والتقدمية ترفض عن طريق الطرح والاستقاط اي شكل للحكم يتصف بالثيوقراطية والانتفاعية او الاستقراطية والسلطانية ، ويتميز بالمنصرية والشوفينية. سوف تؤلف فلسطين بلدا يمنع اضطهاد فئة او استغلالها على يد فئة اخرى ، وذلك يصدق على الافراد في مجتمعها ايضا . وسوف تكون فلسطين دولة تتيج الفرص المتكافئة لمواطنيها سواء كان ذلك في مجال العمل او العبادة » الخ . (ص ٤١) .

وفي الواقع ان الدكتور رشيد ذهب بهذه الفترة الى ابعد من حدود الدولة الديمقراطية الجديدة بحيث طالب بانتفاء استغلال الانسان لاخته الانسان سواء كفئات او طبقات او افراد . اي انه تخطى مرحلة الديمقراطية الجديدة ، الى مرحلة الاشتراكية ، لان في مرحلة الديمقراطية الجديدة ، كما عبر عنها ماوتسي تونغ ، لا ينتفي استغلال الانسان لاخته الانسان انتفاء كليا ، لان الملكية الخاصة تظل قائمة الى جانب الملكية العامة لوسائل الانتاج في مجتمع الديمقراطية الجديدة . اما خطوة الفاء استغلال الانسان لاخته الانسان لا تتم الا في المرحلة التالية اي في مرحلة الاشتراكية .

وهنا علينا ان نتوقف عند كراسة الجبهة الشعبية بعنوان « فلسطين : نحو حل ديمقراطي » حيث نجد ممثلي الجبهة الشعبية ، قد حاولوا تحديد الديمقراطية من خلال محتواها الطبقي ، ولكنهم بقوا في عموميات التعريف الماركسي للديمقراطية ولم يقدموا اي دراسة خاصة بفلسطين، فيما يتعلق بظروفها الخاصة وبطبيعة المرحلة التاريخية التي